

Distr.
GENERAL

A/48/448/Add.1
2 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

إضافة

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

قبرص

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣]

يتشرف الممثل الدائم لجمهورية قبرص لدى الأمم المتحدة بالإشارة الى البيان الذي أدلى به في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الناطق باسم الحكومة آنذاك، وذكر فيه بالتحديد بأن:

"قبرص لا تقبل أن تطبق في إقليمها قوانين سنتها دول أخرى، ولا تنوي الامتثال لتشريعات دول أخرى تتجاوز أحكامها أقاليمها وولاياتها القانونية، ومثل هذا الفعل يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وانتهاكا لسيادتها الوطنية".

كما يتشرف الممثل الدائم لقبرص بالتأكيد من جديد على الموقف المبدئي لجمهورية قبرص المتمثل في تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

[١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣]

١ - إن فرنسا لا تطبق أي قانون أو تدبير من النوع المشار إليه في الفقرة الثالثة من ديباجة قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٢ - وقد أعلنت دائما معارضتها لقيام الدول أعضاء الأمم المتحدة بسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدود تلك الدول سيادة دول أخرى وحرية التجارة والملاحة. وتعتبر فرنسا أن مثل هذه التدابير تنتهك المبادئ العامة للقانون الدولي العام.

٣ - وقد ذكرت فرنسا، وشركاؤها في الجماعة الأوروبية، بهذه المبادئ بشكل خاص، بمناسبة سن تدابير من جانب واحد ترمي الى تعزيز وتوسيع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالفرنسية]

[١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

لم يحدث أبدا أن سنت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أو طبقت قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧، نظرا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي تعتبر أن سن مثل هذه التدابير يمس بسيادة الدول الأخرى وبحرية التجارة والملاحة.

- - - - -